دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في فلسطين

أ. مها محمد جمعة أبو الهيجا

مديرية التربية والتعليم، فلسطين

Mrs. Maha Mohammad Jumaa Abu Al-Haija

Directorate of Education, Palestine

Kemomaha96@gmail.com

The Role of the Knowledge Economy in Achieving Quality Higher Education in Palestine

Abstract

The study aimed to provide perceptions about the knowledge economy and its role in achieving the quality of higher education in Palestinian universities. The researcher followed a qualitative approach, relying on literature, reports, and interviews with a sample of faculty members from Palestinian universities. The study addressed the requirements that must be met to support and provide the knowledge economy in Palestinian universities, including the need for university leaders to believe in the necessity of the knowledge economy and its role in achieving prosperity for universities and society as a whole. It also highlighted the need to provide support for researchers and professors in their research, including funding, publishing, and others The study further examined the role of the knowledge economy in achieving the quality of higher education in Palestinian universities, where it was found that the knowledge economy contributes to achieving the quality of higher education through qualitative research, inventions, advanced rankings achieved by universities in accreditation and quality indicators, and the trend towards modernizing curricula and adopting modern teaching and evaluation methods. The researcher found through the interviews that there are attempts and initiatives to promote the knowledge economy in Palestinian universities, while there is ambiguity about the concept and a lack of clarity about it. Based on these findings, the study offered several recommendations including, holding academic forums for Palestinian scholars and hosting experts in the field to explore the concept in depth. It also emphasized the importance of developing higher education policies that incorporate the knowledge economy as a key component for achieving quality education.

Keywords: Knowledge Economy, Quality of Higher Education.

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتقدم تصورات حول اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، باتباع الباحثة المنهج النوعي، وذلك بالاعتماد على الأدبيات والتقارير والمقابلات مع عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، حيث تناولت الدراسة المتطلبات الواجب توافرها لدعم وتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، ومنها ما جاء عن ضرورة إيمان القيادات الجامعية بضرورة اقتصاد المعرفة، ودوره في تحقيق الازدهار للجامعات والمجتمع كاملًا، كذلك ضرورة توفير الدعم للباحثين والأساتذة في بحوثهم من تمويل ونشر وغيره، كما وتطرقت الدراسة للمؤشرات والشواهد الدالة على توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، ومنها ما جاء عن الاعتماد على صيغ جديدة للتعلم، كالتعلم عن بعد، والتعلم الذاتي، بالإضافة لزيادة الأبحاث العلمية المنشورة لباحثين وأساتذة جامعيين فلسطينيين، وزيادة التعاون المحلي والدولي المشترك في أبحاث علمية مشتركة مع باحثين من عدة دول من العالم، وأخيرًا تناولت الدراسة دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، حيث تبين أن اقتصاد المعرفة يسهم في تحقيق جودة التعليم العالي من خلال البحوث النوعية والاختراعات والتصنيفات المتقدمة التي تحرزها الجامعات في مؤشرات الاعتماد والجودة، والتوجه نحو تحديث المناهج، وتبني أساليب التعليم والتقويم الحديثة، وقد تبين للباحثة من خلال مقابلاتها أن هناك محاولات ومبادرات للنهوض باقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، وفي المقابل هناك غموض حول المفهوم، وعدم وضوح الرؤية حوله، وعليه قدمت الدراسة بعض التوصيات، ومنها: إقامة ندوات للنقاش العلمي للأكاديميين وأساتذة الجامعات الفلسطينيين واستضافة خبراء في اقتصاد المعرفة والغوص في مفهومه، بالإضافة لضرورة إعادة صياغة سياسات التعليم العالي، بما يتضمن اقتصاد المعرفة كأحد ضرورات النجاح في تحقيق جودة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، جودة التعليم العالي.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مقدمة

في عالم اليوم المضطرب المتأثر بالعولمة، أصبحت المعرفة عاملًا رئيسيًا في السوق، فكل اقتصاد، إذا أراد أن يكون ناجحًا وتنافسيًا، عليه أن يولي المزيد من الاهتمام للمعرفة وصناعتها ونقلها والحفاظ عليها، حيث أصبح النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العالمي قائمًا على المعرفة بشكل متزايد، ومن البديهي أن المعرفة قد رافقت الإنسان منذ بداية وجوده، فهي ليست بالأمر الجديد، لكن الجديد هو حجم تأثيرها في الاقتصاد وإحداثها لتغييرات جذرية في الحياة.

فإحدى السمات الأساسية للاقتصادات المتقدمة خلال العقود الثلاث الماضية هو زيادة الطلب على الباحثين والخريجين، وهو ما يعكس التحول في الاقتصادات المتقدمة نحو اقتصاد المعرفة، حيث تظهر البيانات الرسمية الأداء المتفوق لخريجي الجامعات في سوق العمل، كما أنهم يحظون بدخل أعلى، كما ويعكس العائد المرتفع للتعليم الجامعي أهميته المتزايدة في اقتصاد المعرفة (Broström et al, 2020).

فالنمو النسبي والأجور المرتفعة للأشخاص ذوي التعليم العالي في القوى العاملة، يعد من الأدلة على الأهمية المتزايدة لاقتصاد المعرفة، فإذا تميز القرن التاسع عشر بطلب قوي على رأس المال المادي في شكل آلات ومبان، فقد شهد القرن العشرين طلبًا متزايدًا على رأس المال غير الملموس الذي يمثله البحث والاستثمار في التعليم، حيث أصبحت البحوث والتعليم مدى الحياة أمراً أساسيًا للتقدم الاقتصادي في الاقتصاد الجديد، حيث يعتمد اقتصاد المعرفة على الأشخاص ومدى قدرتهم على التعلم والتفاعل مع الآخرين، وهو صميم النجاح في اقتصاد المعرفة (Thomran & Alshammari, 2023).

إن أول ذكر لمصطلح اقتصاد المعرفة كان لعالم الاقتصاد الاسترالي فريتز ماكلوب عام 1962 في بحث منشور له، حيث قدر حجم المعرفة في الولايات المتحدة في تلك الفترة ب 136,4 مليون دولار، وهو ما يقارب 29% من الناتج الإجمالي الأمريكي، ثم أصبح المفهوم متداولًا بين المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Godin, 2008).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اقتصاد المعرفة بأنه مفهوم برز نتيجة إقرار تام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد المادية من رأس مال وغيرها من الموارد (الشهري، 2023).

ويعرف الشمري والليثي (2008) اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد القائم بشكل أساسي على عنصر المعرفة، من خلال توظيف البحث العلمي، وطرائق البحث، واستغلال الإمكانات المتاحة باستخدام الكوادر البشرية المؤهلة، القادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي طرأت في عصر اقتصاد المعرفة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

إن اقتصاد المعرفة هو نظام للاستهلاك والإنتاج يعتمد على رأس المال الفكري، ويشير إلى القدرة على الاستفادة من الاكتشافات العلمية والبحوث التطبيقية، حيث يمثل اقتصاد المعرفة حصة كبيرة من النشاط في معظم الاقتصادات المتقدمة، وتشكل الأصول غير الملموسة أحد أهم العناصر في اقتصاد المعرفة، مثل قيمة معرفة العاملين أو الملكية الفكرية، كما ويعتمد اقتصاد المعرفة على العمالة الماهرة والتعليم، وشبكات الاتصالات القوية، والهياكل المؤسسية التي تحفز الابتكار (Šira et al, 2020).

كما ويعتمد اقتصاد المعرفة على المعرفة كمحدد محوري في الإنتاج مع العمل ورأس المال، أي أن الابتكارات والتقدم التكنولوجي هو المعنى الحقيقي للمعرفة (Karlsson & Johansson, 2004).

وتضيف الباحثة أن اقتصاد المعرفة يعتمد على إنتاج وبيع المعرفة والاكتشافات العلمية والهندسية كسلع، حيث يتم تحويل المعارف إلى سلع في شكل براءات اختراع أو غيرها من أشكال حماية الملكية الفكرية، كما ويعتبر منتجو هذه المعلومات مثل الخبراء العلميين ومختبرات الأبحاث جزءًا من اقتصاد المعرفة.

وحول اقتصاد المعرفة وأهميته، يورد كرستيتك وستانيسيك (Krsti´c & Staniši´c, 2013) بأن الاقتصاد القائم على المعرفة هو أكثر كفاءة، ويرجع ذلك إلى استخدام المعرفة كمصدر أساسي للتنمية، من خلال سياسات الابتكار، وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وتطوير القدرات التكنولوجية، والبنية التحتية للمعلومات، كما ويضيف جيدناك وكراجولج (Jednak & Kragulj, 2015) أن اقتصاد المعرفة الذي يركز على التعليم يدعم نمو الإنتاجية، وإمكانات الابتكار، الذي يتماشى مع زيادة القدرة التنافسية لأي بلد على المستوى العالمي.

يمثل اقتصاد المعرفة عصراً جديدًا، والذي لديه اختلاف جوهري عن عصر الاقتصادات الزراعية والصناعية، ورغم أنه لم يظهر إلا في أوائل التسعينيات، إلا أن له تأثيراً ملموسًا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما زال هذا التأثير في تزايد مستمر.(Šira et al, 2020)

وفي إطار محاولات الدول للتقدم في اقتصاد المعرفة، لجأت هذه الدول للاستثمار في التعليم، ومن هذه الدول سنغافورة، التي عمدت للاستثمار في التعليم والإنفاق على البحث العلمي والتطوير ونشر ثقافة الابتكار والتميز، والبحث العلمي بين الشباب، حيث يورد الفنتوخ (2014) أن البنك الدولي يضع سنغافورة في أفضل الدول التي نجحت في تطوير نظمها التربوية للتحول نحو اقتصاد المعرفة، فمن بين الركائز الأربع اللازمة لأي بلد للمشاركة بشكل كامل في اقتصاد المعرفة العالمي، يدرج البنك الدولي عددًا من السكان المتعلمين تعليمًا عاليًا، وأنظمة البحث العلمي والابتكار التي يلعب فيها التعليم العالي دوراً مركزيًا، وهو ما يدلل على الدور المهم للتعليم العالي في تحديد نجاح الدول في اقتصاد المعرفة، حيث يلعب التعليم العالي دوراً أساسيًا في

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

التحول من الاقتصاد التقليدي للاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال البحث العلمي ودوره الفعال في تقدم المجتمعات ونهضتها، ما يجعل الجامعات مصدراً لإنتاج المعرفة عوضا عن استهلاكها (Thomran & Alshammari, 2023).

وتورد الباحثة أن هذا الدور المهم للتعليم العالي يتطلب جوًا ملائمًا في الجامعات، من تخطيط استراتيجيات واعتماد معايير للنهوض بالتعليم العالي بما يتوافق وعصر المعرفة، وبما يؤدي رسالة التعليم العالي ويحقق جودة التعليم العالي في ذات الوقت.

ومن تعريفات الجودة: تعريف الجمعية الأمريكية للجودة بأنها حالة التغيير المتحركة أو الديناميكية المتعلقة بالخدمات والمنتجات والأشخاص والعمليات والبيئة لسد حاجة أو تلبية المتطلبات المتوقعة(Sharayah, 2023).

وتورد الباحثة أن مصطلح الجودة هو مفهوم اقتصادي نشأ على أساس المنافسة الصناعية والتكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة للسيطرة على جودة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري، فالجودة تركز على التفوق والتميز في المنتج أو الخدمة.

إن أول استعمال لفكرة «جودة التعليم» كان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 على يد مالكوم بالدريج، حيث عملت بعض الكليات الأمريكية على تطبيق مبادئ إدارة الجودة، فكانت البدايات في الثمانينات وازداد التطبيق في تسعينات القرن الماضي حتى الآن (بن ونيسة وبن عبو، 2020)، وقد أشار بوهل وآخرون (Pohl et al, 2005) إلى جودة التعليم بأنها عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق الأنظمة واللوائح والتوجيهات، بهدف تحقيق نقلة نوعية في العملية التعليمية ورفع مستوى الطلاب في كافة الجوانب العقلية والجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية، وقد ذكر جيريرو وموركينز (Guerberof & Moorkens, 2019) أن الجودة هي ترجمة احتياجات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساس تعليمهم وتدريبهم لتطوير الخدمة التعليمية وصياغتها بأهداف تتبع التطلعات المشتركة للطلاب أو تلبي متطلبات وتوقعات الطلاب والجهات المعنية الأخرى.

مهما تعددت التعريفات، فإنها تجتمع في عناصر رئيسة، ومنها: التفوق، بالإضافة إلى مشاركة العميل في وضع متطلبات جودة السلع والخدمات التي يحصل عليها، فهو بذلك يتضمن المطابقة مع المتطلبات، أي أن المنتج أو الخدمة تتحقق وتفي بجميع المتطلبات المحددة للعملاء، حيث أن الجودة تتضمن كعنصر أساسي التركيز على العملاء والعمل على تلبية احتياجات العميل الظاهرة والضمنية (Sharayah, 2023).

وبناء على ما سبق، فإن تحقيق الجودة في التعليم العالي يتطلب النظر في رسالة الجامعات وأهدافها وغاياتها واستراتيجياتها، وكذلك النظر في المعايير والإجراءات المستخدمة لتقييم وتحديد

احتياجات الطلاب، وواقع المناهج الدراسية التي يجب مراجعة محتواها ومدى توافقها مع متطلبات السوق وتلبية احتياجاته، والنظر كذلك في كيفية توظيف واستثمار أعضاء هيئة التدريس بكفاءة وفعالية، والتطوير المستمر لقدراتهم ومهاراتهم، كما يتطلب النظر للتصنيفات العالمية وموقع مؤسسات التعليم العالي منها، وموقعها كذلك من التميز والابتكار، وهو ما يتوافق مع تحقق اقتصاد المعرفة في الجامعات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يظهر تقرير التنمية الصناعية للعام 2018 أن التصنيع العالمي قد تحول من الاعتماد على الصناعات التقليدية إلى الصناعات القائمة على المعرفة، حيث أصبحت المهيمنة في القطاع الاقتصادي، وهو ما دفع الدول المختلفة للسعي لبناء اقتصاد المعرفة، والبحث عن التميز في هذا الاقتصاد، وتبوء مكان متقدم فيه، ومن بين الركائز المهمة التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة: التعليم والقدرات البشرية وخاصة التعليم العالي، وباطلاع الباحثة على الأدبيات ومنها دراسة بروستروم(Broström et al, 2020) ، وجدت أن اقتصاد المعرفة ينعكس على جودة البرامج التعليمية المقدمة، وجودة المناخ الجامعي العام، باعتبار أن من وظائفه الأساسية البحث العلمي والابتكار، فقد تغير دور التعليم العالي من تخريج أفواج لسوق العمل إلى تخريج جيل مبتكر قادر على التفكير العلمي، لديه المهارة في الحصول على المعرفة وتوظيفها وإنتاج معارف جديدة منها، كما وجدت الباحثة بالاطلاع على دراسة الكرد (2018) أن الاهتمام برأس المال الفكري، وتوطيد العلاقات بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية، وتوجيه البحوث العلمية والاهتمام بالتعلم القائم على الإبداع والابتكار من أهم الركائز نحو تنمية مستدامة واقتصاد معرفي قوي، وهو ما دفع الباحثة للبحث في دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في فلسطين،

وبذلك تحددت أسئلة الدراسة بما يلي:

- السؤال الأول: ما متطلبات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية؟
- السؤال الثاني: ما مؤشرات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية؟
- السؤال الثالث: ما الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية؟

أهمية الدراسة

استمدت الدراسة أهميتها من موضوعها وهو اقتصاد المعرفة الذي برزت أهميته وتزايدت، خاصة على مستوى التقييمات والتصنيفات العالمية للجامعات والمتغيرات المتلاحقة في هذا العصر، كما وتأمل الباحثة بأن تثري هذه الدراسة المكتبة التربوية العربية وتكون مرجعًا حول دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي، كما تأمل الباحثة أن تضيف هذه الدراسة للحقل المعرفي وتفتح آفاقًا جديدة للباحثين والمهتمين بدراسة اقتصاد المعرفة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف لمتطلبات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية.
- التعرف للمؤشرات الدالة على توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية.
- التعرف للدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

مصطلحات الدراسة

اقتصاد المعرفة: هو «منظومة متكاملة تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها وتوظيفها كمحرك أساسي لتطور عمليات الاستثمار التربوي لجميع الإمكانيات المتاحة للجامعات، باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب كافة المتغيرات» (السهيمي، :2023 10).

ويعرف محمود (2017) اقتصاد المعرفة في التعليم العالي بأنه إنتاج وإدارة المعرفة وتوظيفها في تحسين نوعية التعليم العالي وتحقيق الارتقاء بالتعليم العالي ومخرجاته بما يمكن الطلاب من الاستخدام الأمثل للعقل بكفاءة، بالإضافة لتوظيف البحث العلمي وأنماط التفكير المختلفة والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق النهضة المنشودة في المجتمع.

وترى الباحثة بأن اقتصاد المعرفة يرتبط ارتباطًا وثيقًا برأس المال الفكري، والاستثمار فيه، حيث تقوم المعرفة والابتكارات بالدور الأساسي في تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية.

التعليم العالي: هو «مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة له، ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من الجوانب ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية» (فلتان، 2018: 16).

جودة التعليم العالي: «مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات المنتفعة، وتشمل جودة الطالب الجامعي، وجودة أعضاء هيئة التدريس، وجودة المناهج، وجودة مكان التعليم في الجامعات والكليات ومراكز البحث وجودة الإدارة الجامعية» (سليمة، 2008: 11).

وترى الباحثة أن جودة التعليم العالي ترتبط بمجموعة الأنشطة الموجهة لغرض التحقق من مدى الالتزام بالمعايير المحددة وقدرة مؤسسة التعليم العالي على التحسن المستمر.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الدراسات السابقة

بعد مراجعة الباحثة للدراسات السابقة، اختيرت تسع دراسات عربية وأجنبية لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات مرتبة من الأحدث للأقدم:

دراسة السهيمي (2023)، هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم والتدريب، مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها، وذلك باستخدام منهج البحث الكمي وأسلوب المسح الشامل، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات، وتألفت عينة الاستبانة من (373) فردًا من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد أظهرت الدراسة أن درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها جاءت بدرجة متوسطة بالنسبة للمجموع الكلي ولكل مؤشر من مؤشراته الفرعية وهي (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، الابتكار، التعليم والتدريب، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات)، وقد أوصت الدراسة بتشجيع الجامعات السعودية على الاستمرار في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، ونشر ثقافة الاقتصاد المعرفي بين طلبة الجامعات والمدارس.

دراسة ترومان والشمري (Thomran & Alshammari, 2023)، هدفت الدراسة التعرف إلى دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي والابتكار في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة حائل، وذلك باستخدام المنهج الكمي، حيث تم اختيار حجم عينة مكونة من (83) أكاديميًا اختيروا بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وكانت الأداة المعتمدة لجمع البيانات هي الاستبيان، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المناهج التعليمية، والسياسة التعليمية، والبنية التحتية، والبحث العلمي له دور كبير في الاقتصاد المعرفي والابتكار، في حين أن نتائج طرق التدريس لم تظهر أي دور كبير في الاقتصاد المعرفي والابتكار، وقد أوصت الدراسة صناع السياسات في الجامعات السعودية بإعطاء الأولوية لتصميم المناهج والبنية التحتية، وأساليب التدريس والسياسات والقوى العاملة الماهرة مع إيلاء المزيد من الاهتمام للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما أوصت الجامعات التركيز على تطوير مهارات خريجيها لتلبية احتياجاتهم ومتطلبات سوق العمل.

دراسة أبو سبع (2022)، هدفت الدراسة التعرف لطبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه لتوفير البنية التحتية اللازمة لاقتصاد المعرفة وتوضيح منظومة التعليم المطلوبة لتكوين اقتصاد معرفة في جامعة المنوفية ومعوقات التطبيق، وقد استخدم لهذا الغرض المنهج الوصفي المقارن بالاعتماد على التحليل والتجميع الدقيق للبيانات وتبويبها، وقد توصلت الدراسة إلى أن جامعة المنوفية لم تلب الكثير من متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك بعد عرض التجربة الفنلندية والماليزية ومقارنتها

مع مصر، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بمراكز البحث العلمي، وإعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده واعتماد الاقتصاد القومي على المعرفة.

دراسة رضوان واسكافي (2021)، هدفت الدراسة التعرف لمدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة، وذلك بتحليل الأدبيات الخاصة بموضوع البحث، وإجراء مقابلات بؤرية مع خبراء تربويين ورجال اقتصاد، وقد أظهرت النتائج وجود فجوة بين التعليم العالي والسوق الفلسطينية، بالإضافة لضعف العلاقة التشاركية بين التعليم العالي والقطاع الخاص، وضعف توظيف المعرفة في الاقتصاد الفلسطيني، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة السياسات التعليمية الجامعية بالشراكة مع القطاع الخاص، وبما يقلل الفجوة بين التعليم العام والجامعي، كما أوصت بضرورة التحول نحو التعليم القائم على الإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة في التعليم العالي.

دراسة عبد الله (2019)، هدفت الدراسة التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة من أجل الوقوف على واقع التعليم الجامعي في جامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق ذلك، وقد أظهرت النتائج أن منظومة التعليم الجامعي في جامعة الزقازيق لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، كما أظهرت النتائج وجود معوقات تعوق تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومن هذه المعوقات: وجود فجوة بين أهداف الجامعة وإمكانية تحقيقها على الواقع، ومحدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة ومصادر التمويل المجتمعي، بالإضافة إلى ضعف الحرية الإدارية والمالية بالجامعة وهو ما يؤدي للجمود الفكري والابداعي، واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع المصري.

دراسة العزيزي (2019)، والتي هدفت وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال التعرف إلى واقع أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث تكونت عينة الدراسة من عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام والبالغ عددهم (157) فردًا، تم اختيارهم بصورة قصدية، واعتمد الباحث على استبانة مكونة من أربعة مجالات رئيسة هي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة منخفض جدًا باستثناء مجال التعليم والتدريب الحاصل على تقدير منخفض، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة باعتماد المقترح الذي تم إعداده لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة.

دراسة أديبج وأكتوني (Adepoju & Okotoni, 2018)، هدفت الدراسة تناول مختلف القضايا

المتعلقة باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، كما هدفت التعرف للتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا والتي تعيق تحقيقها اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، وذلك باتباع المنهج النوعي باعتماد الأدبيات والوثائق للحصول على نتائج الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات العليا هي عامل أساسي في تحقيق الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة باستخدام استراتيجيات مختلفة لتحقيق اقتصاد معرفي وتطوير مستدام، ومنها: تحسين أنشطة بناء القدرات على المستويين ؛ المؤسسي والمجتمعي، وتحسين جودة برامج تدريب المعلمين، وضمان الصلة بمتطلبات سوق العمل، وربط البحث الجامعي بالصناعة.

دراسة الكرد (2018)، هدفت الدراسة التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، واستخدم الباحث لذلك المنهج الوصفي المكتبي، وبينت الدراسة أن الاهتمام برأس المال الفكري، والعمل على توجيه البحث العلمي، من أهم أسس تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، كما أن توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية، وزيادة اهتمام الجامعات بالتعليم التقني والتعليم القائم على الإبداع والابتكار من ركائز التنمية المستدامة، كما بينت النتائج ضعف التكامل بين البرامج التعليمية في الجامعات الفلسطينية ومتطلبات سوق العمل، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة الجامعات الفلسطينية بالخروج من دور المستهلك إلى دور المنتج، وخدمة المجتمع وتطويره من خلال البحث العلمي وتوجيهه نحو المجتمع، كما أوصت الجامعات الفلسطينية برعاية المبدعين من هيئة التدريس والطلبة لدورهم في التنمية المعرفية.

دراسة الآغا (2017)، هدفت الدراسة التعرف لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي، وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى والبالغ عددهم (493) عضو هيئة تدريس، وقد تم تطبيق أسلوب المسح الشامل، واستخدام أداة الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة الاقتصاد المعرفي وجودة التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى لجودة التعليم العلي جاء بدرجة متوسطة، كما جاءت درجة تقديرهم للتحول للاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة كذلك، كما توصلت لوجود علاقة ارتباطية بين التحول للاقتصاد المعرفي وجودة التعليم العالي، وبناء عليه أوصت الدراسة بوضع مؤشرات واضحة لتعريف أعضاء هيئة التدريس بمفهوم وأساليب الاقتصاد المعرفي ورفع مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعة.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة وتحليلها، أنها اتفقت جميعها في دراسة اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، كدراسة السهيمي (2023)، والتي هدفت التعرف إلى درجة تطبيق

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية، ودراسة رضوان واسكافي (2021)، والتي هدفت التعرف لمدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، ودراسة الآغا (2017)، التي هدفت التعرف لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي، وبذلك اتفقت الدراسة الحالية في موضوعها مع الدراسات السابقة، إلا أن الدراسة الحالية قد تميزت عن الدراسات السابقة بتناولها لموضوع اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق جودة التعليم العالي في فلسطين، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة، وهو جانب تميز وتفرد هذه الدراسة عن سابقاتها.

كما اتفقت الدراسات السابقة جميعها في المنهجية المستخدمة باعتمادها المنهج الوصفي، كدراسة (العزيزي، 2019؛ الكرد، 2018)، باستثناء دراسة أديبج وأكتوني (Adepoju, & Okotoni, 2018) والتي اتبعت المنهج النوعي لتحقيق أهدافها.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء منهجية الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة الحالية المنهج النوعي واعتماد الأدبيات والمقابلات شبه المنظمة أدوات للدراسة الحالية، كما استفادت من الدراسات السابقة في بناء أسئلة الدراسة ووضع التفسيرات المناسبة للنتائج التي خرجت بها الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام المنهج الكيفي «النوعي» من خلال تحليل الوثائق والتقارير، والدراسات السابقة المتخصصة في موضوع الدراسة، بالإضافة للمقابلة شبه المنظمة في جمع البيانات، وتحليلها، واستخراج الاستنتاجات منها ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة التي تطرحها الدراسة الحالية وهي دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في فلسطين، للإجابة على أسئلة الدراسة، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة بهذا الشأن.

أدوات الدراسة

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات للدراسة الحالية على الأدبيات والوثائق، والمقابلة شبه المنظمة، وفيما يلي توضيح لها:

- الأدبيات والوثائق: اعتمدت الباحثة على الوثائق من خلال التقارير والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تنوعت هذه الدراسات ما بين دراسات عربية وأجنبية تناولت اقتصاد المعرفة والتعليم العالي في دول مختلفة منها اليمن والسعودية ومصر ونيجيريا وفلسطين، وقد راعت الباحثة حداثة هذه الدراسات.
- المقابلة: اعتمدت الباحثة على المقابلة شبه المنظمة، من خلال مقابلات استهدفت اثني عشر أكاديميين (أساتذة جامعيين) من الجامعات الفلسطينية، وقد أجرت الباحثة أربع مقابلات وجاهيًا، والباقي إلكترونيًا، واستغرقت كل مقابلة تقريبًا من (20– 35) دقيقة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها، وذلك في ضوء الأدبيات والدراسات والمقابلات التي أجرتها الباحثة مع الأكاديميين، وهي كالتالي:

نتائج السؤال الأول ومناقشته

نص السؤال الأول: ما متطلبات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية؟، وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمدت الباحثة على دراسة الأدبيات والدراسات المتصلة بمتطلبات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة للمقابلات مع أكاديميين وحساب النسب المئوية لاتفاق استجابات المبحوثين.

يذكر بروستروم وآخرون(Broström et al, 2020) أن أدوار الجامعات قد تغيرت وتطورت، فقد حلت الجامعات محل المجامع العلمية والمؤسسات البحثية، لتضطلع الجامعات بوظيفة إنتاج المعرفة، ومن أهم متطلبات تحول الجامعات نحو اقتصاد المعرفة، يضع دافنبورت (Davenport, 2001) التعاون مع المؤسسات المجتمعية كأحد أهم المتطلبات لتحقيق اقتصاد معرفي في الجامعات، حيث يعتبر على حد وصفه أن المسافة التي تفصل الجامعات عن السوق هي على وجه التحديد ما يجعلها متعاونة ذات قيمة كبيرة مع الشركات التنافسية في اقتصاد المعرفة، فعلى سبيل المثال كان للاستثمارات الفيدرالية الضخمة في السنوات الأخيرة في أبحاث الجامعات والمستشفيات، كان لهذه الاستثمارات تأثير عميق على قدرة الجامعات على إجراء الأبحاث في كندا، والحفاظ على خط الابتكار المليء بالاكتشافات من العلوم الأساسية، والاحتفاظ ببعض أفضل أعضاء هيئة التدريس، وهو ما يؤكده خميسي والرميدي (2019) عن أهمية الحفاظ على رأس المال البشري المتميز ودعمه كأحد متطلبات اقتصاد المعرفة الجامعي.

ويتفق عطلاوي (2015) مع دافنبورت (Davenport, 2001) في ضرورة ارتباط الجامعات بسوق العمل، حيث يورد عطلاوي بأن المعرفة هي عنصر إنتاج، ويفترض من الجامعات في عصر المعرفة أن تعمل على تطوير رأس المال الفكري بما يخدم سوق العمل ويلبي متطلباته، كما ويؤكد خميسي والرميدي (2019) ضرورة تركيز البحث العلمي الجامعي على حل مشكلات المجتمع القائمة، وتقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق، وفي ذات السياق يؤكد عويسي (2019) بأهمية إنشاء مركز في الجامعة مهمته البحث عن حاجات المجتمع والعمل على تحقيقها، وهو ما يعزز دور الجامعة في خدمة المجتمع وكذلك تقديم شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع.

ويضيف القباطي (2024) فيما يتعلق بمتطلبات اقتصاد المعرفة الجامعي، ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في الجامعات بما يشمل الهياكل والبنى والعمليات والتقنيات بما يتواءم واقتصاد المعرفة، ومن هذه التغييرات الجذرية ضرورة توسع الجامعات في المكتبات الرقمية لدعم نشر المعرفة والعمل على شراء المعرفة في سبيل الوصول لإنتاجها مستقبلًا، كما ويضيف ضرورة توسع

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الجامعات في إنشاء الأقسام التقنية والتخصصات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والذكاء الصناعي، وتبني الجامعات لأساليب تعليمية تقنية كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وهو ما يؤكده عويسي (2019) عن تعديل المناهج الجامعية بما يتناسب وعصر المعرفة، والتوجه نحو تعميق التداخل بين التخصصات الجامعية والتوجه نحو البحوث متعددة التخصصات، وهو ما يستوجب إعادة هيكلة وتنظيم للبنية الجامعية بما يحقق اقتصاد المعرفة، ويؤكد ذلك رضوان واسكافي (2021) باعتبارهما إعادة تقييم المناهج الجامعية والتحول نحو مناهج بناء القدرات الذهنية ومهارات التفكير العليا كواحدة من متطلبات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات.

ومن ضمن متطلبات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، أن تتطرق الجامعات للتخصصات الجديدة فيما يخص المعرفة والذكاءات الصناعية وغيرها، ومن المتطلبات كذلك، تعاون الجامعات مع أكاديميين وأعضاء هيئة تدريس من جميع أنحاء العالم، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس الجامعيين للمشاركة في المشاريع والمؤتمرات البحثية العالمية وتمويل مشاركاتهم كذلك (عويسي، 2019).

كما ويضيف القباطي (2024) في ذات السياق ضرورة وضع الجامعات لاستراتيجيات واضحة لتحديد الموجود من المعرفة التي تمتلكها الجامعة، بما في ذلك المعرفة الضمنية لأعضاء هيئة التدريس، كما ويضع القباطي من ضمن أهم المتطلبات، تدويل التعليم الجامعي، باعتباره عملية تمكن الجامعات من الانتقال من مجرد كونها مؤسسة تعليمية محلية لتصبح مؤسسة عالمية تمنح درجات علمية في الخارج، وتعمل على زيادة التعاون في مجال البحث العلمي وإنشاء تحالفات دولية وتعزيز التعاون الفكري، وهو ما ذكره خميسي والرميدي (2019) عن أهمية التعاون مع المؤسسات الجامعية والبحثية الخارجية ومنها مؤسسات البحث العلمي الدولية في سبيل إنتاج وتوليد وتطوير القاعدة المعرفية للجامعات.

ويورد الوادعي (2021) من متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات، ومنها القيادة الجامعية المؤمنة والداعمة للاقتصاد المعرفي، من خلال تبني هذه القيادة الجامعية لمفهوم اقتصاد المعرفة والإيمان به، وتوجيه كل الدعم لتحقيقه، ووضعه ضمن الأهداف الاستراتيجية والعمل الجاد لتحقيقه، وتحفيز وتشجيع إنتاج المعرفة وتشجيع الابتكار في الجامعة، ودعم المبادرات الفردية والجماعية، هذه القيادة ذاتها التي ستعمل على توافر بنية تحتية بكافة الإمكانات والمستلزمات لمواكبة التطورات العالمية سواء في البحث العلمي أو في أسلوب التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك بناء قواعد معلوماتية معرفية وربطها بالشبكات المحلية والعالمية، وتوفير التمويل اللازم لإقامة هذه البنية المعرفية التكنولوجية بما يكون داعمًا وميسراً لاقتصاد المعرفة الجامعي.

وهو ما يؤكده عطلاوي (2015) عن أهمية وجود بنية تحتية وتقنيات واتصالات وبنية معلوماتية حديثة، وسهولة الوصول للإنترنت وسهولة الوصول لمصادر المعرفة للباحثين وأعضاء هيئة

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

التدريس في الجامعات، بالإضافة لاعتماد حوافز ونظم مكافآت وتشجيع لتوليد المعارف الجديدة والخروج عن المألوف في مجال البحوث، كما ويضيف السهيمي (2023) ضرورة مواكبة أعضاء هيئة التدريس للتغيرات والتطورات المتلاحقة وتطوير أنفسهم ومهاراتهم البحثية والمعرفية، وتوجيه الطلبة لمصادر المعرفة المتجددة وتشجيعهم على الإبداع والابتكار، بالإضافة للشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، واستشراف الجامعة للحاجات المستقبلية، وتلبية متطلبات سوق العمل بما يقلل الفجوة بين مستوى الطلاب ومتطلبات سوق العمل.

ومن المتطلبات كذلك، يضيف أبو سبع (2022) تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية ومهارات التحليل والنقد، وتعزيز أساليب التدريس التي تشجع التعلم الذاتي، والبحث والاكتشاف وإنتاج المعرفة والتعلم المستدام كذلك، بالإضافة إلى ضرورة تمكين أعضاء هيئة التدريس والباحثين من الوصول لمصادر المعلومات في أي مكان وزمان، وتعزيز الاتصالات الأفقية بما يسمح بتدفق المعلومات وانتشارها بين وحدات العمل الجامعي.

ويضيف عطلاوي (2015) ضرورة زيادة الإنفاق على البحث العلمي، ويتفق معه واضح (2022) بتخصيص جزء كبير من الميزانية الجامعية لتدريب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ودعم البحث العلمي والابتكار، كما ويضيف بضرورة توافر ثقافة تنظيمية داعمة وفسح مجال كبير للحرية الأكاديمية والالتزام بتكافؤ الفرص وتقليل الحواجز داخل الجامعة، والانفتاح على المؤسسات والثقافات المتطورة والسؤال والبحث للالتحاق بهذه المجتمعات المعرفية، وهو ما يؤكده عويسي (2019) عن أهمية تشجيع أعضاء هيئة التدريس الاطلاع على التجارب العالمية والتعاون المشترك معها، حيث إن اقتصاد المعرفة هو أسلوب إنتاج معرفي كثيف يعتمد على القدرات الفكرية العقلية وليس على المدخلات المادية.

ومن متطلبات توافر الاقتصاد المعرفي الجامعي تعزيز عمل الفرق متعددة التخصصات ودعم العمل الجماعي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس، في سبيل الابتكار وإنتاج المعرفة وتوليدها (ابن وارث،2019).

وأما عن المقابلات التي أجريت مع عينة من الأكاديميين الفلسطينيين حول متطلبات توافر الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية، فقد خلصت إلى النتائج الآتية، مرفقة بالنسب المئوية لاتفاق المبحوثين حولها:

- ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في رؤية وسياسات القيادة الجامعية، والتي تتبنى التوسع في البحث العلمي والتحول لاقتصاد المعرفة من خلال تغييرات جوهرية في الهياكل والبنى التحتية والتقنية، وحصلت على نسبة 100%.
- تقييم سياسات البرامج التعليمية الجامعية وجودتها، ومدى فائدتها للمجتمع، ومدى إسهامها في التحول نحو اقتصادات المعرفة، وحصلت على نسبة 83%.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- إصلاح هياكل البحث العلمي في الجامعات، بزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وإنشاء مراكز متخصصة للبحث العلمي والتطوير والابتكار، وإنشاء مجمعات تكنولوجية خاصة بالجامعات، ومن إحدى الاستجابات:» البحث العلمي مكلف، ويحتاج الدعم والتمويل، ولذلك صعب علينا كأساتذة في كثير من الأحيان تغطية مصروفات ونفقات بعض البحوث، وهو ما يجعلنا نصرف النظر عنها أو نتجه نحو بحوث نظرية، لا تكون قيمتها وحجم فائدتها كالتطبيقي»، وحصلت على نسبة 100%.
- الشراكة مع مؤسسات المجتمع كحاضنات للبحث العلمي وممولة له، وتعزيز دور الجامعة في حل مشكلات المجتمع بإيجاد حلول ابتكارية متميزة وتقديم شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، بحيث تضطلع الجامعات بوظيفة الابتكار والبحث العلمي، وتكون المؤسسات داعمة ممولة لذلك، وحصلت على نسبة 100%.
- تعديل المناهج الجامعية بحيث تتواءم وعصر المعرفة، وارتقاء الجامعات بتخصصاتها الجامعية والتوجه للتخصصات التقنية الذكية، وتجاوز التلقين في التعليم والتوجه نحو التعلم الذاتي القائم على الاكتشاف والتفاعل النشط والتعلم المستدام، وحصلت على نسبة 83%.
- تعاون الجامعات مع باحثين وأعضاء هيئة تدريس عالميين أجانب، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس المحليين على التعاون البحثي المشترك مع باحثين عالميين والانفتاح على التجارب العالمية، والتعاون المشترك معها، وحصلت على نسبة 100%.
- اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في إطار دعم الجامعات لأعضاء هيئة التدريس في تطوير مهاراتهم بعيدًا عن أي اعتبارات أخرى، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة البحثية في البحوث والمؤتمرات الدولية والعالمية، والعمل على تشجيعهم ودعمهم وتمويل مشاركاتهم، ومن إحدى الاستجابات:» ضروري جدًا العدالة في توزيع الفرص البحثية والمنح المدفوعة للبحوث التعاونية لمن يستحقها فعلًا من أعضاء هيئة التدريس، وذلك يضمن أن يعود الباحث الفلسطيني بفائدة على جامعته وطلبته»، وحصلت على نسبة 75%.
- إعادة هيكلة وتنظيم للبنية الجامعية، وتعميق التداخل بين التخصصات في مسار تطوير المناهج وطرق التعليم، والتوجه نحو البحوث متعددة التخصصات، وحصلت على نسبة 83%.
- توافر قواعد معرفية معلوماتية تربط أعضاء هيئة التدريس بالمكتبات ومصادر المعرفة ومراكز البحث، وكذلك توافر شبكات معلوماتية أفقية خاصة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس للتواصل فيما بينهم بما يعزز كذلك وصولهم لكل ما هو جديد في حقول المعرفة، وحصلت على نسبة 92%.

مما سبق يتبين أن اقتصاد المعرفة يتطلب من القيادة الجامعية إيمانًا به وبأهميته وضرورته، وهو ما يستلزم إجراء تغييرات جوهرية في الجامعات بما يشمل الهياكل والبنى والتقنيات، وهو ما يتفق مع ما توصل له (الوادعي، 2021؛ القباطي، 2024)، كما ويتطلب اقتصاد المعرفة تعاون

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الجامعات مع مؤسسات المجتمع والشراكة معها وهو ما يتفق مع ما توصل له Adepoju & Okotoni, 2018)؛ عطلاوي، 2015؛ (Davenport, 2001، كما ويتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية وتمكينهم وتطويرهم، وهو ما يتفق مع ما توصل له (واضح، 2022)؛ أبو سبع، 2022؛ السهيمي، 2023)، كما ويتطلب من الجامعات توفير بنية تحتية وتقنية واتصالات حديثة، ويتفق ذلك مع ما توصل له عطلاوي (2015)، بالإضافة إلى أهمية التعاون مع المؤسسات الجامعية والبحثية الخارجية، وهو ما يتفق مع ما ذكره خميسي والرميدي (2019).

نتائج السؤال الثاني ومناقشته

نص السؤال الثاني: ما مؤشرات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية؟، وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمدت الباحثة على دراسة الأدبيات والدراسات المتصلة بالمؤشرات الدالة على توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، بالإضافة للمقابلات مع أكاديميين وحساب النسب المئوية لاتفاق استجابات المبحوثين.

يشير السهيمي (2023) إلى عدد من المؤشرات الدالة على توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، ومنها الحوافز والدعم الذي تقدمه الجامعات لتوفير الإبداع والابتكار، وتوفير البيئة التحتية التقنية والبيئة التنافسية والدعم المالي للمشروعات البحثية، وكل ما توافره الجامعة من مخصصات لتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة هو أحد المؤشرات توافر هذا الاقتصاد، ودليل على إيمان الجامعة واتجاهها نحو توفير كافة السبل لتحقيقه. كما ويشير كذلك إلى أن جودة البحوث العلمية والابتكارات وبراءات الاختراع المسجلة، وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي، ودعم مشاركة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم جميعها مؤشرات لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، ويتفق معه ابن وارث (2019) بأن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من ميزانية الجامعة هي مؤشر آخر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، كما ويضيف السهيمي (2023) أن توافر القاعدة والبنية التكنولوجية المتقدمة في الجامعات، ودورها في ازدهار الأنشطة البحثية والمعرفية، والتشجيع على النشر للبحوث على الشبكات وفي المجلات المحكمة، وعقد الندوات والمؤتمرات لمشاركة ومناقشة هذه البحوث هو مؤشر آخر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات.

ويضيف عطلاوي (2015) إلى أن اهتمام الجامعة بتدريب وتطوير القدرات البحثية والمعرفية لأعضاء هيئة التدريس، من خلال مشاركتهم في المؤتمرات والحلقات العلمية والبحثية الدولية والعالمية، وتمويل هذه المشاركات وتشجيعهم على تطوير قدراتهم ومهاراتهم، هو مؤشر على توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، كما ويشير إلى أن حجم النفقات المخصصة للأبحاث والابتكار، والدعم والتمويل للباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، وعدد براءات الاختراع وحجم المنشورات العلمية وحجم الاستشهاد لهذه المنشورات، هي مؤشرات أخرى لتوافر اقتصاد المعرفة في

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الجامعات، وهو ما يؤكده ابن وارث (2019) عن عدد براءات الاختراع والملكية الفردية كمؤشرات لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات.

وهو ما تؤكده بن ونيسة وبن عبو (2020) عن تسجيل براءات الاختراع وعددها باعتبارها دليلًا ومؤشراً واضحًا للابتكار والإبداع وتوافر اقتصاد المعرفة، بالإضافة للميزانية المخصصة للبحث العلمي وحجمها مقارنة بمؤسسات التعليم العالي هو مؤشر آخر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، كما وتضيف أن المقالات والمنشورات العلمية في الدوريات والمجلات المحكمة، وحجم الاستشهاد بها هي مؤشر كذلك، كما وتضيف أن التبادل الدولي والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الدولية والعالمية، وقبول طلاب وأعضاء هيئة تدريس أجانب وابتعاث طلاب للخارج، بالإضافة للتخصصات الجديدة التي تطرحها الجامعة والتي تعكس طموحات المجتمع وتخدم تطوره، بالإضافة لطرق التدريس المتبعة وطرق التعلم، كذلك توجه الجامعات نحو الجامعات الافتراضية وتقديم خدماتها عن بعد، وتحولها نحو المكتبات الرقمية الإلكترونية، كلها من المؤشرات التي تدل على توافر اقتصاد المعرفة (بن ونيسة وبن عبو، 2020).

ويضيف مارجسون (Marginson, 2009) أن عدد الباحثين الرائدين الذين تضمهم الجامعة هو مؤشر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعة، كما أن حجم الاستشهاد للمنشورات والمقالات العلمية لباحثي الجامعة هو مؤشر كذلك، بالإضافة لحجم الأداء البحثي للجامعة، وحجم الأبحاث التقنية المتخصصة وحجم الأبحاث التعاونية مع جامعات أخرى هو مؤشر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات.

ويشير رضوان واسكافي (2021) إلى أن اهتمام الجامعات بالتعلم التقني والتوجه نحو التخصصات التي تخدم سوق العمل هو أحد المؤشرات التي تدل على توافر اقتصاد المعرفة، كذلك اهتمام الجامعات بالبحوث التطبيقية وما يتطلبه ذلك من رؤية جديدة في البحوث وحجم الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وشراكة الجامعات مع المؤسسات المجتمعية، بالإضافة للتوجه نحو التعلم الذاتي، والتعلم المستدام كلها من مؤشرات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، وهو ما يؤكده سيد (2019) عن الاعتماد على صيغ جديدة للتعليم كالتعليم عن بعد، والتعلم المفتوح، والمناهج الإلكترونية، والمكتبات الرقمية، باعتبارها مؤشرات لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، كما ويضيف أن التخصصات والبرامج الجامعية الجديدة والتي تتواءم وعصر المعرفة هي مؤشر آخر، بالإضافة لزيادة عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على شهادات الاعتماد والجودة، وزيادة التعاون الدولي المشترك مع مؤسسات تعليم عال عالمية ودولية كلها تعد من مؤشرات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات.

ويضيف ابن وارث (2019) أن عدد سنوات الدراسة والتدريب والمهارات بالنسبة لعمر الأفراد سواء كانوا طلابًا أم أساتذة جامعيين، هو من مؤشرات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات، كما

ويضيف أن عدد حدائق التكنولوجيا أو حاضنات التكنولوجيا هو مؤشر كذلك، حيث تشير هذه الحدائق إلى منطقة تكنولوجية تهدف لتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي، كما وتتميز بتوفير بيئة ملائمة للمبتكرين لتطوير وتجربة وتسويق أفكارهم الإبداعية، ومنتجاتهم التكنولوجية، كما وتوافر هذه الحدائق فرصًا للتفاعل والتعاون، وفرص تدريب وورش تشجع التبادل المعرفي والابتكار بين الأساتذة الجامعيين والطلاب.

كما ويشير خاطر (2015) أن توجه الجامعات نحو تدويل التعليم العالي والاتجاه نحو الانفتاح والتبادل الثقافي، والمشاركة العلمية والبحثية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس وبرامج التعاون التعليمي والبحثي المشترك، والتوجه نحو التوأمة والتعاون والشراكة مع الجامعات الدولية والعالمية، والالتزام بالمعايير العالمية للجودة والاعتماد، هو مؤشر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات.

وأما عن المقابلات التي أجريت مع عينة من الأكاديميين الفلسطينيين حول مؤشرات توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، فقد خلصت إلى النتائج الآتية، مرفقة بالنسب المئوية لاتفاق المبحوثين حولها:

- زيادة عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الحاصلة على شهادات الاعتماد والجودة هو مؤشر لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، مثلًا تم تصنيف جامعة بيرزيت في المرتبة الأولى محليًا حسب معطيات قاعدة بيانات SCImago للعام 2024، كما جاءت ضمن الربع الأول (Q1) للجامعات والمؤسسات البحثية حول العالم، وقد حصلت على نسبة 83%.
- زيادة في البرامج والتخصصات الجامعية الجديدة، والتي تتواءم وعصر المعرفة، ومنه مثلًا جامعة القدس كانت قد طرحت تخصصات جديدة وبرامج دراسية متطورة في برمجة تطبيقات الهواتف الذكية، وشبكات الحاسوب والانترنت، والهندسة الصناعية، وقد حصلت على نسبة 75%.
- التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص في دعم وتمويل البحث العلمي، مثلًا ما قدمه بنك فلسطين من مساهمة في إنشاء مختبر للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة فلسطين الأهلية في بيت لحم، وذلك في إطار التعاون المشترك بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، وقد حصلت على نسبة 92%.
- زيادة في أعداد الطلاب الأجانب الوافدين للجامعات الفلسطينية، وزيادة المبعوثين للحصول على درجات جامعية عليا أو لاستكمال مهمات بحثية علمية تعاونية مع جامعات أجنبية، أو الطلاب المبتعثين ضمن برامج التوأمة مع الجامعات الأجنبية، وقد حصلت على نسبة 92%.
- زيادة البرامج الجامعية التعاونية مع الجامعات الأجنبية الدولية والعالمية كبرامج التوأمة والتبادل الطلابي، وتدويل التعليم العالي، كبرنامج التوأمة بين جامعة النجاح الوطنية

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

وجامعة سراكيوز الأمريكية بولاية نيويورك، وبرنامج التوأمة بين جامعتي القدس وبريشيا الإيطالية، وقد حصلت على نسبة 92%.

- زيادة التعاون المحلي والدولي المشترك في أبحاث علمية مشتركة مع باحثين من عدة دول من العالم، مثلًا ما وقعته جامعة القدس المفتوحة وجامعة أحمد دراية– أدرار/ الجزائر، لتنفيذ اتفاقية توأمة من خلال التبادل الأكاديمي والطلابي، والنشر بمجلات الجامعتين، والإشراف على الرسائل العلمية للدكتوراه والماجستير، وقد حصلت على نسبة 92%.
- زيادة الأبحاث العلمية المنشورة لباحثين وأساتذة جامعيين فلسطينيين، مثلًا حسب قاعدة بيانات سكوبس صنف أربع عشر باحثًا في المراكز العشر الأولى الأكثر نشراً للعام 2023، كما صنف 16 باحثًا من جامعة النجاح بقوائم أفضل 2% من علماء العالم للعام 2023، وقد حصلت على نسبة 75%.
- الاعتماد على صيغ جديدة للتعلم، كالتعلم عن بعد، التعلم الذاتي، التعليم المفتوح، المناهج الإلكترونية، ومن إحدى الاستجابات:» التوجه الحالي للتعليم الإلكتروني كبديل في أي طارئ هو مؤشر لاقتصاد المعرفة ولو اعتراه بعض الشائبات، إلا أنه يتطور وقدرات الطلاب وأساتذتهم التقنية تتطور أيضا»، وقد حصلت على نسبة 100%.
- دعم الجامعة للأساتذة الجامعيين لتطوير مهاراتهم البحثية ونشر أبحاثهم وتعزيزهم لذلك، والاعتماد على ذلك ضمن أسس الترقيات للأساتذة، مثلًا جائزة الجامعة العربية الأمريكية للتميز في البحث العلمي، حيث جاءت هذه المنافسة في إطار دعم وتشجيع الباحثين من الأساتذة الجامعيين الفلسطينيين، وتشجيع النشر في المجلات والدوريات العلمية المرموقة، وقد حصلت على نسبة 83%.

مما سبق يتبين توافر بعض المؤشرات الدالة على توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، وتشمل حجم المنشورات العلمية في الدوريات والمجلات المحكمة، وحجم الاستشهاد بها، ويتفق ذلك مع ما توصلت له بن ونيسة وبن عبو 2020))، بالإضافة إلى التوجه نحو تدويل التعليم العالي والاتجاه نحو الانفتاح والتبادل الثقافي، ويتفق ذلك مع ما توصل له خاطر (2015)، ويضاف إلى ذلك اعتماد صيغ جديدة للتعليم كالتعليم عن بعد، والمناهج الإلكترونية، ويتفق ذلك مع ما توصل له (سيد، 2019؛ رضوان واسكافي، 2021)، كذلك دعم الجامعة للأساتذة الجامعيين والباحثين لتطوير مهاراتهم البحثية، وتعزيزهم لذلك، وهو ما يتفق مع ما توصل له (عطلاوي، 2015؛ السهيمي، 2023).

وتنوه الباحثة أنه وخلال مقابلتها لعينة من أساتذة الجامعات الفلسطينية، تبين للباحثة أن اقتصاد المعرفة ما زال يشق طريقه بخجل، وربما الحالة الاستثنائية للبيئة الفلسطينية هي أحد الأسباب، كما لمست الباحثة حالة من الغموض حول «اقتصاد المعرفة» كمفهوم عند بعض الأكاديميين، وهو ما يدعو للتساؤل حول مواكبة الأكاديميين لكل جديد، ومدى حرصهم وحرص جامعاتهم على

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

تجديد معارفهم ومهاراتهم، كما يدعو ذلك للتساؤل حول إمكانية تحقق اقتصاد المعرفة للتعليم العالي الفلسطيني ككل، وليس لجامعات فردية بعينها.

نتائج السؤال الثالث ومناقشته

نص السؤال الثالث: ما دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية؟، وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمدت الباحثة على دراسة الأدبيات والدراسات المتصلة بدور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي، بالإضافة للمقابلات مع أكاديميين، وحساب النسب المئوية لاتفاق استجابات المبحوثين.

يذكر دافنبورت (Davenport, 2001) أنه وعند البحث في المهارات التي يتوجب توافرها لدى خريجي التعليم العالي، كانت المهارات المطلوبة هي مهارات التواصل الفعال والعمل بفعالية مع الفريق، والتفكير النقدي والإبداعي، وحل المشكلات والقيادة، وهي ذاتها المهارات المتحققة جراء تحقق اقتصاد المعرفة في الجامعات، ومثل هذه المهارات لا تتحقق في الفصول المكتظة بالطلاب، لذلك لا بد من التركيز على خفض نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، وهو ما يوجب زيادة في توظيف أعضاء هيئة التدريس لتلبية تقليل نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، فالنموذج المكتظ بالطلاب لا يلبي الاحتياجات الحقيقية للطلاب في ظل اقتصاد المعرفة، وهو ما من شأنه الحفاظ على مستوى عال من الجودة في التعليم العالي، وهو ما تؤكده بن ونيسة وبن عبو 2020)) عن معدل التأطير والذي يعكس نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، وهو ما يعبر عن مدى التزام الجامعة تجاه العملية التعليمية؛ فالعديد من المؤسسات أحرزت تقدمًا كبيراً في تحقيق الجودة من خلال التركيز على المدخلات وأهمها الطالب.

كما ويورد عطلاوي (2015) أن هناك ارتباطًا واضحًا وكبيراً بين كل من اقتصاد المعرفة والتعليم العالي، حيث يعتمد اقتصاد المعرفة على المعرفة بصفة جلية باعتبارها شكلًا من أشكال رأس المال، لذلك فإن إنتاج المعرفة يكمن في مؤسسات متخصصة كمؤسسات التعليم العالي، التي بوسعها إنتاج وتوليد المعرفة من خلال الكفاءة والفعالية، فالتعليم الجيد يؤدي إلى اكتساب وتوليد وتطبيق المعارف بما يساعد من رفع درجة التميز والأداء، ومن جهة أخرى يعمل اقتصاد المعرفة على توسيع نطاق التطوير والتأهيل فهو ينطلق من المعرفة والتكنولوجيا الحديثة ويستمد قوته من الإبداع والبحث والتطوير والتقنيات المتطورة، وكل هذا إذا ما احتوته الجامعات أصبحت قادرة على خلق فرص للتجديد والابتكار، ومواكبة كل التطورات الحاصلة والارتقاء في درجة أدائها وبالتالي تحقيق الجودة وضمانها وجعلها دائمًا شعارها وهدفها.

كما ويضيف عطلاوي (2015) أن هناك دوراً كبيراً وفعالًا لاقتصاد المعرفة في عملية إبراز معالم جودة التعليم العالي، من خلال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة مثلًا، حيث أن إدخال الوسائل التكنولوجية في عملية التعليم تعمل على الرفع من فعاليته، فيصبح التعليم العالي أقدر على أداء

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مهامه المتمثلة في رفع درجة المهارة لدى الطلبة، بالتعامل مع هذه الوسائل الحديثة لكسب القدرة على إنتاج المعرفة واستغلالها ومن ثم توظيفها، فهي ترفع من مهارات الطلاب العليا والقدرة على التحكم في التقنيات والبرمجيات، وخلق روح التفرد والإبداع، حيث تكون الجامعة مسرحًا للابتكار والإبداع، ويتوافر حينها مستوى تعليمي يرقى إلى درجة الجودة، فتكون الخدمات التي تقدمها الجامعة ذات جودة عالية.

كما ويضيف دافنبورت (Davenport, 2001) أن تحقق الاقتصاد المعرفي في الجامعات من خلال البرامج التعاونية بين الجامعات المحلية والعالمية مثلًا، وبرامج المنح والتبادل الطلابي بين الجامعات المحلية والعالمية، هذه البرامج التعاونية البحثية تمثل فرصة مهمة للطلبة لاكتساب خبرات جديدة والتعرف لثقافات مختلفة، كما ويتيح للطلبة التعرف على نظم تعليمية جديدة وأساليب تدريس مختلفة، والاستفادة من تجارب التعلم المتنوعة التي تعزز مسار نموهم الأكاديمي، وتعزز شخصياتهم بذات الوقت من خلال الثقة بالنفس، والاعتماد على الذات، وتحسين مهارات القيادة، وهو ما يسهم في تحقيق جودة التعليم العالي.

كما وتتحقق جودة التعليم العالي من خلال الانفتاح والمشاركة في المجتمع الدولي الأكبر، وذلك عبر تدويل التعليم العالي كأحد أشكال اقتصاد المعرفة الجامعي، بإرسال الطلاب للدراسة في الخارج أو تأسيس فروع للجامعة في دول أخرى، أو الدخول في شراكات مع مؤسسات التعليم العالي الدولية، أو قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من دول أخرى، وهو ما يسهم بأن تكون للجامعات مكانة علمية مرموقة وقدرة تنافسية مع الجامعات العالمية، وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية، وتعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي في شتى أنحاء العالم، وهو ما ينعكس على ترتيب الجامعات في التصنيفات ومعايير اعتماد الجودة العالمية للجامعات، كما ويعجل من تحويل هذه الجامعات إلى جامعات عالمية المستوى وعلى أعلى مستويات من الجودة (خاطر، 2015).

ويضيف قاشي وعثمان (2017) أن اقتصاد المعرفة يسهم في تحقيق جودة التعليم العالي من خلال تحقيق جودة النظام الجامعي بالكامل، وذلك بتطويره وتحديثه بما يتناسب والأنظمة الجامعية العالمية، كما وتتحقق الجودة من خلال جودة مخرجات هذا النظام وأهمها الطالب وتميزه بحثيًا ومعرفيًا وشخصيًا، بتطوير المهارات القيادية والحياتية للطالب، وتعليمه بأفضل الوسائل والطرق والمناهج التدريسية ومن خلال أفضل وأكفأ أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة لجودة المخرجات البحثية للجامعات في ظل اقتصاد المعرفة، وهذا في مجموعه يؤدي لجودة اسم الجامعة ككل وتميزها بين الجامعات.

ويضيف غنتوي وكابوية (2020) أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير مهارات ومعارف أعضاء هيئة التدريس يسهم في تحقيق جودة التعليم العالي، من خلال تنمية هذه الموارد البشرية وتطوير

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

قدراتهم، وتحديث المناهج والبرامج الجامعية، وتبني أساليب التعليم والتقويم الحديثة، كما أن توافر اقتصاد المعرفة يتضمن تلمس حاجات المجتمع وسوق العمل والعمل على تحقيقها، وهو ما يعبر عن جودة التعليم العالي من خلال التعرف على احتياجات المستفيدين وهم الطلاب والمجتمع وسوق العمل. ويضيف كذلك أن توافر اقتصاد المعرفة يتضمن العمل الجماعي المشترك، سواء بين الطلاب أو الباحثين او أعضاء هيئة التدريس أو بين بعضهم بعضًا، وما ينجم عن ذلك من مضامين العمل الجماعي التعاوني والحرية الأكاديمية وتفويض الصلاحيات واللامركزية في اتخاذ القرار، وكلها من المؤشرات الدالة على تحقق جودة التعليم العالي.

كما ويضيف دافنبورت (Davenport, 2001) أن الاهتمام بالمعرفة الضمنية لدى أعضاء هيئة التدريس، وزيادة أجورهم والتمسك بهم، وتمويل بحوثهم، يساهم في منع هجرة الأدمغة للأكاديميين المتميزين وهو ما يساهم في رفع جودة التعليم العالي.

أما عن المقابلات التي أجرتها الباحثة مع عينة من الأكاديميين الفلسطينيين حول دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق جودة التعليم العالي، فقد خلصت إلى النتائج التالية، مرفقة بالنسب المئوية لاتفاق المبحوثين حولها:

- يسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي من خلال جودة الرسالة والأهداف الجامعية، حيث تتطور هذه الأهداف في ظل اقتصاد المعرفة، بحيث تشمل النقلة النوعية للجامعات نحو إنتاج المعرفة وتوليدها، وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، من خلال استخدام العقل البشري والاستثمار فيه باعتباره رأس المال المعرفي، وحصلت على نسبة 100%.
- جودة التعليم العالي تتحقق بالفعل في ظل اقتصاد المعرفة، من خلال زيادة تمويل البحوث وتوسيع نطاق النمو في البحوث، وتنافس الجامعات للحصول على منح التمويل المؤسسية، وهو ما يعزز التميز التنافسي ويوفر الحافز للمؤسسات المجتمعية الداعمة لدعم وتمويل البحوث المتميزة، وهو ما ينعكس على جودة التعليم العالي ويسهم في رفعته وتجويد مخرجاته، وحصلت على نسبة 100%.
- تطور برامج الإعداد الجامعية والتي تتبنى اقتصاد المعرفة وتسهم فيه، حيث تتطور شروط القبول في البرامج الجامعية، كما وتتطور هذه البرامج بحيث تتضمن إكساب الطلاب الجامعيين مهارات خاصة كمهارات البحث العلمي، والتفكير العلمي والنقد، والتواصل العالمي وغيرها من المهارات، وحصلت على نسبة 92%.
- تطور المناهج والمقررات الجامعية، من حيث أهدافها ومضامينها بما يتوافق واقتصاد المعرفة والتحول نحو إنتاج المعرفة، وحصلت على نسبة 92%.
- يسهم اقتصاد المعرفة في تغيير سياسات التعيين لأعضاء هيئة التدريس، والبحث عن المتميزين والأكفاء منهم والتمسك بهم، كما وتتطور قدرات أعضاء هيئة التدريس من خلال

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المشاركات العالمية والدولية في البحوث والمؤتمرات العلمية، ومن خلال خطط التطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس وبرامج التبادل الثقافي مع الجامعات، والاطلاع على خطط تطوير الجامعات العالمية لأعضاء هيئة التدريس فيها، وهو ما يسهم في تحقق جودة التعليم العالي من خلال جودة أعضاء هيئة التدريس، وحصلت على نسبة 100%.

- يسهم اقتصاد المعرفة في جودة البنية التحتية والتقنية للجامعات، من خلال المختبرات والمعامل والحاضنات التكنولوجية، ومن خلال الخدمات التقنية والإلكترونية المتطورة، وقنوات التواصل المفتوحة التي تتيحها الجامعة بين الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، كذلك خدمات الاتصال بالشبكات الدولية الجامعية والمختبرات العالمية والتعاون معها، ومن خلال تطوير المكتبات والقاعات والمختبرات الدراسية المهيأة لإنتاج المعرفة، والدعم المخصص لتطوير البنية التحتية الجامعية، وكذلك الدعم المقدم لتطوير وتدريب العاملين التقنيين، وحصلت على نسبة 100%.
- يسهم اقتصاد المعرفة في تطوير أساليب التدريس من خلال التحول من الاعتماد على التدريس والتعليم إلى الاعتماد على التعلم، والتبادل الطلابي والابتعاث للطلاب والأكاديميين والقبول لطلاب وأكاديميين من خارج الدولة، والتعرف على النماذج العالمية والدولية والتعلم منها، وحصلت على نسبة 83%.
- تتحقق جودة التعليم العالي من خلال البحوث النوعية والاختراعات والتصنيفات المتقدمة التي تحرزها الجامعات في مؤشرات الاعتماد والجودة، ومن خلال براءات الاختراع التي تنتجها الجامعة من خلال طلابها وأعضاء هيئة التدريس، وحصلت على نسبة 75%.
- تتحقق جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة من خلال علاقة الجامعة مع مؤسسات المجتمع، وتقديم خدمات للمجتمع وحل مشاكله بتقديم حلول فريدة مميزة، وحصلت على نسبة 83%.

مما سبق يتبين الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي، كدور اقتصاد المعرفة في إبراز معالم جودة التعليم العالي، عبر التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، ويتفق ذلك مع ما توصل له عطلاوي (2015)، بالإضافة إلى الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس باعتبارهم رأس المال المعرفي للجامعة، وزيادة أجورهم والتمسك بهم، وهو ما يتفق مع ما توصل له دافنبورت (Davenport, 2001)، كما ويسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي من خلال البحوث النوعية والاختراعات والتصنيفات المتقدمة التي تحرزها الجامعات في مؤشرات الاعتماد والجودة، وتحويل الجامعات إلى جامعات على أعلى مستويات من الجودة، وهو ما يتفق مع ما توصل له خاطر 2015))، كما وتتحقق جودة التعليم العالي من خلال دور اقتصاد المعرفة في التوجه نحو تحديث المناهج والبرامج الجامعية، وتبني أساليب التعليم والتقويم الحديثة، وهو ما يتفق مع ما توصل له غنتوي وكابوية (2020)، كما وتتحقق جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة من خلال علاقة الجامعة مع مؤسسات المجتمع والتعرف على احتياجات سوق العمل،

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ويتفق ذلك مع ما توصل له غنتوي وكابوية (2020)، كما ويبرز دور اقتصاد المعرفة من خلال تحقيق جودة النظام الجامعي بالكامل، وذلك بتطويره وتحديثه بما يتواءم والأنظمة الجامعية العالمية، وهو ما يتفق مع ما توصل له قاشي وعثمان (2017)؛ خاطر (2015).

خاتمة

قدمت هذه الدراسة تصورات حول المتطلبات الضرورية لتوافر اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، ومما أظهرته نتائج الدراسة ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في الهياكل والبنى التحتية والتقنية للجامعات الفلسطينية، بالإضافة لضرورة إصلاح هياكل البحث العلمي في الجامعات، بزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية وتمكينهم. كما تطرقت الدراسة للمؤشرات الدالة على وجود اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، ومن هذه المؤشرات زيادة الأبحاث العلمية المنشورة لباحثين وأساتذة جامعيين فلسطينيين، بالإضافة لزيادة البرامج الجامعية التعاونية مع الجامعات الأجنبية كبرامج التوأمة والتبادل الطلابي، ويمكن الاستفادة من هذه المؤشرات بتوسيع نطاقها وتعميمها للجامعات الفلسطينية الأخرى، والتعلم منها كذلك كتجارب سابقة تخدم الجامعات في تحولها نحو اقتصاد المعرفة، كما قدمت الدراسة تصوراً لدور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، كدوره مثلًا في تحقيق جودة النظام الجامعي بالكامل، بتطويره وتحديثه، ومن خلال علاقة الجامعة مع مؤسسات المجتمع والتعرف إلى احتياجات سوق العمل والعمل على تحقيقها.

وفي الختام، تبين للباحثة من خلال مقابلتها لعينة من أساتذة الجامعات الفلسطينية أن اقتصاد المعرفة ما زال يشق طريقه بخجل، وعلى الرغم من الحالة الاستثنائية للبيئة الفلسطينية بكل تفاصيلها، إلا أن هناك محاولات ومبادرات للنهوض باقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية، وفي المقابل هناك غموض حول المفهوم، وعدم وضوح الرؤية حول مضامينه وآلية تحققه، واستنادًا لما سبق، **قدمت الدراسة التوصيات الآتية:**

- ضرورة إعادة رسم وصياغة سياسات التعليم العالي، بما يتضمن اقتصاد المعرفة كأحد الأولويات وضرورات النجاح في تحقيق أهداف وجودة التعليم العالي.
- إقامة ندوات وحلقات للنقاش العلمي للأكاديميين وأساتذة الجامعات الفلسطينيين واستضافة خبراء وعلماء في اقتصاد المعرفة والغوص في مفهومه، وأهميته، وضرورته ومتطلبات تحققه كذلك.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع في دعم التعليم العالي وتمويل بحوثه، بما يحقق النفع للمجتمع ويسد احتياجاته ويسهم في رفعته، وبنفس الوقت يسهم في تمويل الباحثين وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.
- نقل الجامعات الفلسطينية نحو مفهوم الجامعة المنتجة، ما يسهم في توفير موارد إضافية للجامعات، واستخدامها في تحسين الخدمات المقدمة وتوسيع نطاقها.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الآغا، صالح أسعد (2017). واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 7(3): 95-136.

أبو سبع، غادة جابر حافظ (2022). متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في جامعة المنوفية في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية–جامعة المنوفية، 2022(1): 309-346.

ابن وارث، شرف الدين (2019). دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة تحولات، 2(2): 100-121.

بن ونيسة، ليلى، وبن عبو، الجيلالي (2020). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجزائر: دراسة مقارنة باستخدام بيانات بانل، مجلة التنظيم والعمل، 9(1): 25-44.

خاطر، محمد إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم (2015). تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، دراسات تربوية ونفسية، (87): 223-278.

خميسي، بنرجم، والرميدي، بسام (2019). متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الاقتصاد والقانون، (4): 90-107.

رضوان، رائد، واسكافي، فريال (2021). مدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (24):283-299.

سليمة، جيلالي (2008). واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي، دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

السهيمي، علي بن سلطان (2023). درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، 89(4): 351-386.

سيد، احمد فايز. (2019). مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية الحكومية: دراسة وصفية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، 6(12): 9-84.

الشمري، هاشم، والليثي، ناديا (2008). الاقتصاد المعرفي، الأردن: مكتبة دار الصفا للنشر والتوزيع.

الشهري، عبد المنعم ياسين (2023). اقتصاد المعرفة ودورها في التنمية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 4(46): 85-104.

عبد الله، محمد عبد الله. (2019). دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة «الواقع والمأمول: دراسة ميدانية علي جامعة الزقازيق، مجلة تطوير الأداء الجامعي، 8(1): 131-210.

العزيزي، محمود عبده (2019). تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(23).

عطلاوي، محمد (2015). جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة الجزائر 2000-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

عويسي، كمال (2019). دور الجامعة في تحقيق وتنمية مجتمع المعرفة، مجلة البدر، 11(7): 255-263.

غنتيوي، فاطمة وكابوية، كريمة (2020). متطلبات جودة التعليم العالي دراسة ميدانية لميدان الحكامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر.

فلتان، سامية (2018). سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالجودة الشاملة: دراسة ميدانية لجامعة محمد بوضياف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

الفنتوخ، عبد القادر بن عبدالله (2014). مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة، وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية.

قاشي، خالد، وعثمان، ليلى (2017). دور إدارة المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي-عرض بعض التجارب الأجنبية في تطبيق الجودة الشاملة، مجلة الإبداع، 7(8): 51-64.

القباطي، فيصل محمد (2024). متطلبات تطبيق اقتصاديات المعرفة بالتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث جامعة تعز، 18(18): 1-36.

الكرد، ضياء أحمد (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة،مؤتمر «التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة»، جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

محمود، عماد عبد اللطيف (2017). التربية الريادية ومتطلباتها في التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، (37): 183-324.

الوادعي، سعيد بن صالح بن سعيد (2021). واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة القراءة والمعرفة، (235): 261-303.

واضح، فواز (2022). دور الجامعة في دعم مجتمع المعرفة وفق متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي: إشارة إلى بعض التجارب، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة: جامعة محمد بوضياف المسيلة، 7(1): 187-204.

ثانيًا: المراجع العربية المترجمة

Abdullah, M. A. (2019). The Role of University Education in Meeting the Requirements of the Knowledge Economy: Reality and Hope: A Field Study at Zagazig University. Journal of University Performance Development, 8(1): 131-210.

Abu Sabaa, Gh. (2022). Requirements for implementing the knowledge economy at Menoufia University in light of the experiences of some countries. Journal of the Faculty of Education, Menoufia University, 2022(1): 309-346.

Agha, S. A. (2017). The Reality of the Transformation Towards a Knowledge Economy at Al-Aqsa University and Its Relationship to the Quality of Higher Education. Palestine University Journal for Research and Studies, 7(3): 95-136.

Awisi, K. (2019). The Role of the University in Achieving and Developing a Knowledge Society. Al-Badr Journal, 11(7): 255-263.

Atlawi, M. (2015). The Quality of Higher Education in the Knowledge Economy: A Case Study of Algeria 2000-2014, Unpublished Master's Thesis, University of Algiers, Algeria.

Al-Azizi, M. A. (2019). Developing the Performance of Yemeni Universities in Light of the Knowledge Economy. Al-Andalus Journal of Humanities and Social Sciences, 6(23(.

Ben Wanisa, L., & Ben Abbou, J. (2020). The Role of the Knowledge Economy in Achieving Quality Higher Education in Algeria: A Comparative Study Using Panel Data. Journal of Organization and Work, 9(1): 25-44.

Faltan, S. (2018). Higher Education Policy and Its Relationship to Total Quality: A Field Study of Mohamed Boudiaf University, Unpublished Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University, M'Sila, Algeria.

Al-Fantookh, A. Q. (2014). Higher Education Institutions and Their Role in the Knowledge Economy. Ministry of Higher Education, Deputy Minister for Planning and Information, Kingdom of Saudi Arabia.

Ghantawi, F., & Kabouya, K. (2020). Requirements for the Quality of Higher Education: A Field Study in the Field of Governance. Unpublished Master's Thesis, Ahmed Draia University, Adrar, Algeria.

Ibn Warith, Sh. (2019). The Role of Higher Education Institutions in Building a Knowledge Economy. Transformations Journal, 2(2): 100-121.

Khamisi, B., & Al-Rumaidi, B. (2019). Requirements for the transformation of Egyptian public universities towards a knowledge economy from the perspective of faculty members. Journal of Economics and Law, (4): 90-107.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

Khater, M. I. (2015). Internationalization of Education: One of the Approaches to Achieving a Competitive Advantage for Egyptian Universities. Educational and Psychological Studies, (87): 223-278.

Al-Kurd, D. A. (2018). The Expected Role of Palestinian Universities in Promoting Sustainable Development. Conference on "Sustainable Development in a Changing Environment." An-Najah National University, Palestine.

Mahmoud, I. A. (2017). Entrepreneurial Education and its Requirements in University Education. Journal of Studies in University Education, (37): 183-324.

Al-Qabati, F. M. (2024). Requirements for applying knowledge economics to university education in the Republic of Yemen. Taiz University Research Journal, 18(18): 1-36.

Qashi, Kh. & Othman, L. (2017). The Role of Knowledge Management in Achieving Quality in Higher Education - Presenting Some Foreign Experiences in Applying Total Quality Management. Creativity Journal, 7(8): 51-64.

Radwan, R., & Iskafi, F. (2021). The Extent of Palestinian Higher Education's Contribution to Achieving Knowledge Economy Indicators. International Journal of Humanities and Social Sciences, (24): 283-299.

Salma, J. (2008). The Reality of Total Quality Management in Higher Education Institutions, A Field Study at the Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers. Unpublished Master's Thesis, University of Algiers, Algiers, Algeria.

Sayed, A. F. (2019). Knowledge Economy Indicators in Egyptian Public Universities: A Descriptive Study to Achieve the Goals of Egypt Vision 2030. Journal of the Arab Center for Research and Studies in Library and Information Sciences, 6(12): 9-84.

Al-Shahri, A. Y. (2023). Knowledge Economy and Its Role in Development. International Journal for Publishing Research and Studies, 4(46): 85-104.

Al-Shammari, H., & Al-Laithi, N. (2008). Knowledge Economy. Jordan: Dar Al-Safa Library for Publishing and Distribution.

Al-Suhaimi, A. S. (2023). The degree of application of knowledge economy indicators in Saudi universities from the perspective of academic leaders and faculty members. Journal of the Faculty of Education, Tanta University, 89(4): 351-386.

Al-Wadaei, S. S. (2021). The Reality of Educational Investment in Saudi Universities in Light of the Knowledge Economy. Journal of Reading and Knowledge, (235): 261-303.

Wahid, F. (2022). The Role of the University in Supporting the Knowledge Society in Accordance with the Requirements of the Move Towards a Knowledge Economy: Reference to Some Experiences. Journal of Business and Trade Economics: Mohamed Boudiaf University of M'sila , 7(1): 187-204.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ثالثًا: المراجع الأجنبية

Adepoju, T., & Okotoni, C. (2018). Higher Education, Knowledge Economy and Sustainable Development in Nigeria. Journal of Education and Practice, 9(18): 165-173.

Broström, A., Buenstorf, G., & McKelvey, M. (2020). The knowledge economy, innovation and the new challenges to universities: introduction to the special issue. Innovation, 23(2): 145–162.

Davenport, P. (2001). UNIVERSITIES AND THE KNOWLEDGE ECONOMY. Ivey business journal, Retrieved from: https://iveybusinessjournal.com/publication/universities-and-the-knowledge-economy/ .

Godin, B. (2008). The knowledge economy; fritz matchup's construction of a synthetic concept. Quebec, Canada.

Guerberof, A., & Moorkens, J. (2019). Machine translation and post-editing training as part of a master's program. Jostrans: The Journal of Specialised Translation, (31): 217-238.

Jednak, S., & Kragulj, D. (2015). Achieving Sustainable Development and Knowledge-Based Economy in Serbia.

Karlsson, C., & Johansson, B. (2004). Towards a dynamic theory for the spatial knowledge economy. Centre of Excellence for Studies in Science and Innovation.

Krsti´c, B., & Staniši´c, T. (2013). The influence of knowledge economy development on competitiveness of southeasternEurope countries. Industrija, 41(2): 151–167.

Marginson, S. (2009). The Knowledge Economy and Higher Education: A System for Regulating the Value of Knowledge. Higher Education Management and Policy, 21(1): 1-15.

Pohl, K., Böckle, G., & Linden, F. (2005). Software product line engineering. 10, Heidelberg: Springer.

sharayah, A. (2023). The role of knowledge management in higher education quality assurance: "applied study at public jordanian universities", retrieved from: https://2u.pw/hg3br .

Širá, E., Vavrek, R., Vozárová, I., & Kotulič, R. (2020). "Knowledge Economy Indicators and Their Impact on the Sustainable Competitiveness of the EU Countries," Sustainability, MDPI, 12(10): 1-22.

Thomran, M., & Alshammari, A. (2023). Knowledge Economy, Innovation and the Universities' Education Role in Saudi Arabia: A Study of Academicians' Perspectives at the University of Hail. Marketing and Management of Innovations, 14(3): 163–175.